عودة بري حركت الاتصالات وتحذيرات دبلوماسية من الانزلاق الى الشارع

مجلس الوزراء لم ينعقد بعد نصيحة للسنيورة بتجنب الانقسام
بري إنضم للمعارضة ووصف الاكثرية بمجلس قيادة يحكم لبنان

بيروت ـ «القدس العربي» ـ من سعد الياس:

ما ان تمت العودة المنتظرة لمدير طاولة الحوار والتشاور رئيس المجلس النيابي نبيه بري الى بيروت من طهران حتى شهد مقر الرئاسة الثانية في عين التينة حركة اتصالات سياسية في اطار البحث عن المخارج للأزمة الحكومية بعد استقالة الوزراء الشيعة ووزير ارثوذكسي.

وتأتي هذه الاتصالات في ظل كلام متزايد عن خيار اللجوء الى الشارع لكن فريق المعارضة كما فريق الغالبية يدرس بدقة قضية النزول الى الشارع سواء كان ذلك عبر تظاهرة حاشدة على غرار تلك التي شهدتها الساحات اللبنانية او عبر «تظاهرات طيارة» صغيرة ومتنقلة، بحيث ان اي اعتراض لهذه التظاهرات قد يؤدي الى مواجهة يعرف البعض كيف تبدأ ولكن لا يعرف كيف تنتهي.

وأبرز الاتصالات التي شهدها مقر الرئاسة الثانية كانت لقاء بين الرئيس بري والسفير السعودي في لبنان عبد العزيز خوجة الذي يجول والسفير المصري حسين ضرار وبعض السفراء الاجانب على عدد من القيادات داعين الى احتواء الازمة وتجنب خطر المواجهات في الشارع.كذلك استقبل الرئيس بري وزير الاعلام غازي العريضي بعدما كان التقى الوزراء المستقيلين من الحكومة فوزي صلوخ، محمد جواد خليفة وطلال الساحلي. وفيما اعتبر السفير السعودي أنه «مادام في لبنان رجل كنبيه بري فأنا متفائل «سئل وزير الخارجية المستقيل عن موعد عودة الوزراء عن استقالاتهم فأجاب «الاهم هي عودة الوطن».

وذكرت أوساط مقربة من الرئيس بري لـ«القدس العربي»، «أن حجم الازمة كبير، ولفتت الى «أن لا دعوة قريبة للتشاور ولا للتحاور قبل أن تتبلور ملامح تسوية للوضع المتأزم» .وعن طبيعة هذه التسوية قالت «وتعاونوا على قضاء حوائجكم بالكتمان».إلا أن مصادر مطلعة أوضحت أن أي صيغة حل يجب أن تنطلق من خلفية صدور مشروع المحكمة الدولية واستقالة الوزراء الشيعة وأنها ستتجاوز بندي جدول اعمال جلسات التشاور الى ما هو أبعد وخصوصاً الاتفاق على انتخابات رئاسية جديدة وانتخابات نيابية مبكرة وحكومة جديدة.

وكان الرئيس بري عاد ليل اول من امس من ايران وسط تلويح المعارضة باحتمال اتخاذ خطوات تصعيدية قد تصل الى العصيان المدني كما ألمح عضو المجلس السياسي في «حزب الله» غالب ابو زينب. واللافت أن رئيس المجلس وقبل عودته أعلن مواقف متشددة من قوى 14 آذار واصفاً إياها بـ«مجلس قيادة يحكم لبنان من دون اعتبار للدستور ولا لاتفاق الطائف» ومعتبراً «ان الجلسة الاخيرة لمجلس الوزراء كانت غير ميثاقية وتالياً غير دستورية بغض النظر عن القرار الذي اتخذ خلالها»، واشار الى أن «لا عودة» عن استقالة وزراء «أمل» و«حزب الله» من دون مشاركة حقيقية في الحكم... «فاما المشاركة واما الطلاق الدائم». وأكد انه «ضد مبدأ الشارع، لكن هذا لا يعني ان الامر غير مطروح».

في المقابل، اعتبر رئيس «اللقاء الديمقراطي» النائب وليد جنبلاط ان «المنازلة هي مع النظام السوري المريض ودولة كبرى لها طموحات» أي ايران.

وطلب من الامين العام لـ(حزب الله) السيد حسن نصرالله «تحديد ما يريد واتخاذ مسافة من بشار الاسد»، مؤكداً ان «ما فجّر الوضع اللبناني هو فكرة المحكمة الممنوعة والمرفوضة لدى اوساط معينة».

وقال «ان الثلث الضامن هو بدعة والتحجج به هو لتبرير اسقاط المحكمة الدولية». وأبدى استعداده لزيارة نصرالله بمعية الرئيس بري.

وحدد «الحد الادنى للتسوية ببرنامج واضح لحكومة حوار وطني تناقش كل الامور شرط اقرار المحكمة الدولية أولاً». وقال: اننا لسنا لقمة سائغة ولكننا لن نتهور. واكد جنبلاط انه في وجود جار مثل الرئيس السوري بشار الاسد «نخوض معركة وجودية، نكون او لا نكون»، مهاجماً صهر الرئيس الاسد اللواء آصف شوكت واصفاً إياه بـ«ملاك الموت». واعتبر ان حديث نصرالله عن امتلاك المقاومة 20 الف صاروخ «يعني اننا على مشارف حرب جديدة».

ومساء امس لم تنعقد الجلسة الاسبوعية لمجلس الوزراء وأفيد أن رئيس الحكومة فؤاد السنيورة تلقى نصيحة بتجنب دعوة مجلس الوزراء للانعقاد امس كي لا يظهر الانقسام السياسي أكثر، وهو تابع مع عدد من الوزراء آخر التطورات وقضايا اخرى متصلة بالوضع الامني في الداخل وتبلغ بحجم الانتشار الامني في العاصمة وبسلسلة الإجراءات الكثيفة التي اتخذت لمواجهة اي طارىء لاسيما في منطقة سوليدير التي يُخشى من حصول اعمال شغب داخلها.

رئيس المجلس النيابي نبيه بري

رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة

إسرائيل تدرس نقل سكان الغجر الشمالية الى أراضيها

■ تل أبيب ـ يو بي آي: ذكرت صحيفة «جيروساليم بوست» امس الخميس أن الجيش الإسرائيلي اقترح خطة لفض الاشتباك مع الجزء الشمالي من قرية الغجر الواقعة على الحدود مع لبنان، يتضمن نقل السكان الى القسم الجنوبي الواقع ضمن الأراضي الإسرائيلية.

وكان الجيش الإسرائيلي احتل الشطر الشمالي من قرية الغجر، الواقع ضمن الأراضي اللبنانية، في الأيام الأولى لحرب الـ33 يوما مع حزب الله في تموز (يوليو) الماضي لمنع عناصر الحزب المتحالف مع إيران من التسلل الى الدولة العبرية.

ومنذ توقف الاشتباكات في 14 آب (أغسطس) الماضي بموجب قرار مجلس الأمن الدولي الرقم 1701، طالبت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفل) والحكومة اللبنانية بانسحاب الجيش الإسرائيلي من الشطر الشمالي من قرية الغجر، المجاور لبلدة الخيام اللبنانية الجنوبية، التي كانت أحد أهم معاقل مقاتلي حزب الله.

ونقلت الـ«واشنطن بوست» عن مسؤولين في وزارة الدفاع يشاركون في المفاوضات مع اليونيفل وممثلي الجيش اللبناني قولهم إن الجيش الإسرائيلي لن ينسحب من القرية التي ينتمي سكانها الى الطائفة العلوية كي تقسم مجددا ويبقى جزء من سكانها الذين يحملون بطاقات هوية إسرائيلية في لبنان.

وكانت الغجر جزءا من الأراضي السورية قبل احتلال شطرها الجنوبي من قبل إسرائيل في حرب العام 1967 ضد سورية والأردن ومصر.

ويعيش في الشطر الشمالي من الغجر 400 عائلة يحمل أفرادها بطاقات هوية إسرائيلية.

وقال أحد المسؤولين: لن ننسحب من الغجر (الشمالية) قبل التوصل الى حل دبلوماسي طويل الأجل. فمن غير الواضح كيف سيتدبر الأهالي أمورهم عندما تقسم القرية الى شطرين في دولتين غير متفقتين.

ومنذ الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان في العام 2000 وتقسيم الغجر الى شطرين يفصلهما الخط الأزرق الذي رسمته الأمم المتحدة بين الأراضي اللبنانية والإسرائيلية، وبقاء الشطر الشمالي في لبنان، تحولت الغجر الى مجرد إرباك بالنسبة الى السلطات الإسرائيلية.

ولفت المسؤول الى أن سكان الشطر الشمالي يضطرون للانتقال الى القسم الجنوبي من القرية للحصول على الخدمات الصحية والاجتماعية التي تؤمنها لهم الدولة الإسرائيلية باعتبارهم من حاملي جنسيتها وزعم المسؤول أن الجيش الإسرائيلي يبقى في الشطر الشمالي من الغجر للحؤول دون وقوع كارثة إنسانية فيه في حالة الانسحاب.

وأضاف: إذا أراد أحدهم إصلاح ثلاجة عليه أن ينقلها بواسطة جرار زراعي الى الشطر الجنوبي. كما لا يسمح لسيارات الإسعاف والأطباء بالتواجد في الشطر الشمالي.

لذلك تم اقتراح ثلاثة خيارات للتعامل مع وضع الغجر الشمالية: الاقتراح الأول يعيدها الى الوضع الذي اكتسبته في السنوات الست الماضية، ما يعني إبقاء شطرها الشمالي في لبنان وانسحاب الجيش الإسرائيلي الى الشطر الجنوبي، وهو ما عارضه الجيش الإسرائيلي.

الاقتراح الثاني، الذي أيده الجيش الإسرائيلي وعارضته الحكومة والدوائر الدبلوماسية، فدعا الى بناء سياج محصن يضم الشطر الشمالي الى الأراضي الإسرائيلية ويضع القرية «الموحدة» بكاملها تحت السيطرة الإسرائيلية.

أما الاقتراح الثالث والذي يحظى بتأييد الجيش الإسرائيلي ولا تعارضه الدوائر السياسية فيقضي بإخلاء الشطر الشمالي من سكانه وتعويضهم عن منازلهم ونقلهم الى الشطر الجنوبي وتأمين مساكن لهم ضمن الأراضي الإسرائيلية. وقال مسؤولون في وزارة الدفاع إن اليونيفل والجيش اللبناني طالبا الجيش الإسرائيلي بالانسحاب «الفوري» من الشطر الشمالي من قرية الغجر تطبيقا للقرار 1701 الذي يدعو جميع أطراف النزاع الى «احترام الخط الأزرق».

ونقلت الصحيفة عن مسؤولين في اليونيفل قولهم إنهم يبحثون مع ممثلي الجيشين الإسرائيلي واللبناني في «ترتيب أمني مؤقت» للغجر الشمالية.

ويجتمع ممثلون للجيشين الإسرائيلي واللبناني الى قائد اليونيفل في الأيام القليلة المقبلة على أمل التوصل الى حل مؤقت بانتظار قرار الحكومة الإسرائيلية النهائي حيال القرية.

وقال الناطق باسم اليونيفل ميلوس شتروغر «نريد تطبيق إجراء أمني مؤقت في القرية لمنع الأحداث الأمنية داخلها وضمان أمن المدنيين».

بريطانيا تنصح رعاياها بتجنب السفر الى لبنان

■ لندن ـ يو بي آي: نصحت بريطانيا امس الخميس رعاياها بتجنب السفر الى لبنان إلا في حالات الضرورة القصوى، وبتجنب السفر في جميع الحالات الى المناطق الواقعة جنوب نهر الليطاني.

وقالت وزارة الخارجية البريطانية «إن الوضع في لبنان ما يزال غامضاً في أعقاب القرار 1701 الذي تبناه مجلس الأمن الدولي وفرض بموجبه وقفاً لإطلاق النار في الرابع عشر من آب (أغسطس) الماضي في أعقاب اندلاع أعمال العنف نتيجة إختطاف جنديين إسرائيليين في المنطقة الحدودية بين إسرائيل ولبنان في الثاني عشر من تموز (يوليو) الماضي وقيام إسرائيل بشن غارات عبر لبنان دمرت مباني وجسوراً وطرقاً وأدت الى مقتل المئات وإصابة آلاف اللبنانيين بجروح».

وحذّرت الوزارة البريطانيين من «وجود تهديد مرتفع للإرهاب في لبنان يمكن أن يستهدف المصالح الغربية والبريطانية، ومن وجود قنابل كثيرة غير منفجرة في جنوب لبنان وفي وادي البقاع».

ودعت البريطانيين الموجودين في لبنان الى توخي أكبر قدر من الحيطة والحذر وتسجيل أسمائهم لدى سفارتهم في بيروت، ومتابعة التطورات الأخيرة في لبنان عن طريق الإستماع الى هيئة الإذاعة البريطانية، «بي. بي. سي»، وغيرها من المحطات التي تبث باللغة الإنكليزية والحصول على نصائح محلية وتجنب التجمعات الضخمة والتظاهرات.

35 شركة هولندية على علاقة عمل بالمستوطنات والفلسطينيون يطالبون بوقف نشاطاتها

رام الله ـ «القدس العربي» ـ من وليد عوض:

اكدت مصادر فلسطينية امس ان هناك 35 شركة هولندية على علاقة عمل مع المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية وهضبة الجولان السورية المحتلة.ومن جهته اشار المركز الهولندي «الاتحاد المدني للسلام» في تقرير له امس الاول الى ان هناك علاقة اقتصادية هولندية مساندة للاحتلال الاسرائيلي.وكشف التقرير عن وجود عشرات من نشاطات الشركات الهولندية التي تدعم او تسهل الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية والسورية.وبموجب التقرير الهولندي فان هناك 35 شركة هولندية تحافظ على علاقة تجارية مباشرة او غير مباشرة مع المستوطنات الاسرائيلية، وان هناك 21 شركة مقرها في هولندا و14 شركة هولندية تابعة للشركات الاسرائيلية، واثنتان من هذه الشركات لها استثمارات مباشرة في المستوطنات وهما «صودا كلب انترناشينول» و«يونيليفير».

وكان وفد يمثل «الائتلاف الوطني للنداء العالمي لمكافحة الفقر»، و«القوى الوطنية الاسلامية»الفلسطينية، و«الحملة الشعبية لمقاومة جدار الفصل» زار أمس الاول الممثلية الهولندية في رام الله والتقى بالمفوض فرانز مكين وقدم له عريضة احتجاج ضد مشاركة 25 شركة هولندية بالعمل في المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية.

ودعا الوفد حكومة هولندا والبرلمان الهولندي الى التحقيق في قضية «35 شركة هولندية لديها علاقات تجارية وتعاونية مع المستوطنات الاسرائيلية المقامة على الاراضي الفلسطينية المحتلة». وطالب الوفد الحكومة الهولندية باتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان عدم وجود شركات تعاونية أو علاقات استثمارية أو صناعية تدعم المستوطنات الاسرائيلية.

وأدان الوفد في لقائه مع مكين «أي أنشطة واستثمارات مباشرة أو غير مباشرة لشركات أجنبية في المستوطنات الاسرائيلية المقامة على الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 بما فيها شرقي القدس».وأكد الوفد ضرورة أن تقوم الدول الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة ببحث جدي حول الشركات المسجلة لديها والمشاركة في أنشطة اقتصادية مع هذه المستوطنات وأخذ الاجراءات اللازمة من أجل ضمان وقف هذه الانشطة ووضع تشريعات لمنعها. يشار الى أن الاتحاد الاوروبي يمنع العمل والاستثمار في المستوطنات أو استيراد منتجاتها لكونها مقامة فوق أراضي الضفة الغربية المحتلة.

خدام يتهم حلفاء سورية بـ«إشعال فتنة» في لبنان لتجنب التحقيق باغتيال الحريري

■ لندن ـ يو بي آي: اتهم نائب الرئيس السوري السابق المنشق عبد الحليم خدام حلفاء النظام السوري بـ«إشعال الفتنة» في لبنان لتجنب التحقيق الدولي في اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري، ودعا السوريين الى الاستعداد لما وصفه «يوم التغيير».

وقال خدام، في رسالة وجهها امس الخميس الى الشعب السوري عبر تلفزيون «المستقبل» اللبناني التابع لرئيس «تيار المستقبل» سعد الحريري، لمناسبة الذكرى السادسة والثلاثين للحركة التصحيحية التي أوصلت الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد الى السلطة، إن الرئيس بشار الأسد اتخذ «قرار اغتيال الرئيس الحريري وعدد من السياسيين اللبنانيين ليتخلص من قوة صاعدة في لبنان فألحق بقراراته أفدح الأضرار بسورية ولبنان وأقلها الخروج المذل للجيش السوري من لبنان».

وأضاف خدام في الرسالة، التي تلقت «يونايتد برس إنترناشونال» نسخة منها، إنه مع تشكيل لجنة التحقيق الدولية في اغتيال الحريري «أدرك (الأسد) أن العقاب قادم فأراد تجنبه بالعمل على حرق لبنان ظناً منه أنه يحرق سبب خوفه غير مدرك أن نار الفتنة ستحرق لبنان وسورية وسيكون نظامه أول وقودها».

وهاجم خدام، الذي انشق أواخر العام الماضي وأسس مع معارضين سوريين «جبهة الخلاص الوطني»، تحالف النظام السوري مع حزب الله، وتساءل «كيف يمكن أن يقوم تحالف بين حزب مبادئه إلهية وتاريخه نضالي وسلوكه الأخلاقي لا شائبة فيه وبين نظام فاسد ومستبد والأمين العام لحزب الله (السيد حسن نصرالله) وقيادته يعرفون جيداً حجم فساد الأسرة الحاكمة.. كما يعرفون فساده في لبنان ومعاناة اللبنانيين من أجهزته كما يعرفون معاناة الشعب السوري في خبزه وفي حريته».

كما هاجم ما أسماه فك النظام السوري لـ«ارتباطه بالمنظومة العربية وارتباطه بالإستراتيجية الإقليمية لإيران».

وقال «إن بشار الأسد أطلق يد السفير الإيراني في سورية للقيام بنشاطات لا تقبل إيران أن يقوم بها أو ببعضها أي سفير عربي أو مسلم فوق الأرض الإيرانية».

ودعا الى «كسر جدار الخوف فرئيس النظام وأسرته وأعوانه أشد خوفاً لأنهم يدركون أن نظامهم أصبح قاب قوسين من الانهيار وهو يظن أن باستخدامه القمع الشديد يمد عمر نظامه الذي بات أمر سقوطه محسوماً بسبب فساده واستبداده».

وخاطب أتباع حزب البعث الحاكم في سورية، مدنيين وعسكريين، بدعوتهم الى تحمل مسؤولياتهم «مع سائر المواطنين وأدركوا أن النظام منهار ولا ريب في انهياره واحرصوا على أن لا تكونوا والحزب وقوداً للانهيار فتخلصوا من هذه النظام وكونوا مع الشعب وتعاضدوا مع سائر المواطنين للمساهمة في تحقيق التغيير وبناء دولة مدنية في إطار ديمقراطي يشارك فيه المواطنون بغض النظر عن الدين أو العرق أو الجنس».

عائلات شهداء عرب الـ 48 في أكتوبر 2000 يحصلون على تعويضات مالية من إسرائيل

■ تل أبيب ـ يو بي آي: توصلت السلطات الإسرائيلية و11 عائلة عربية استشهد أبناؤها في أحداث تشرين الاول (أكتوبر) 2000 بنيران الشرطة الإسرائيلية الى اتفاق يقضي بحصول العائلات على تعويض مالي.

وتم الكشف عن اتفاق التسوية الذي توصل إليه الطرفان امس الخميس بعدما أقرته المحكمة المركزية في مدينة الناصرة الاربعاء ومنحته مكانة قرار حكم.

يذكر أنه في مطلع شهر تشرين الاول (أكتوبر) من العام 2000 وقعت مواجهات عنيفة بين المواطنين العرب في إسرائيل والشرطة الإسرائيلية بالتزامن مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية بعد دخول رئيس المعارضة الإسرائيلية في حينه أرييل شارون الى الحرم القدسي.

واستشهد في المواجهات التي وقعت في مدن وقرى الجليل والمثلث 13 شابا عربيا برصاص الشرطة الإسرائيلية بينهم 12 من مواطني إسرائيل وواحد من سكان الاراضي الفلسطينية كما أصيب عدد كبير من المواطنين بجروح كانت بعضها خطيرة.

وتوجهت عائلات الشهداء العرب الى مكتب المحامين عادي ميخلين وليطال تسور لتمثيلهم في قضية التعويضات بهدوء ومن دون إثارة ضجة إعلامية، بعدما رفض مركزا «عدالة» و«مساواة» الحقوقيان العربيان تمثيل العائلات في هذه القضية.

ورفضت عائلة عاصلة من قرية عرابة التي استشهد ابنها أسيل وعائلة عكاوي من الناصرة التي استشهد ابنها عمر الانضمام لقضية التعويضات.

وقالت جميلة عكاوي التي استشهد شقيقها عمر في أحداث تشرين الاول (أكتوبر) إن عائلتها رفضت الانضمام الى اتفاق التسوية والحصول على تعويضات لأنها تطالب «قبل ذلك بإحالة المسؤولين عن استشهاد أخيها الى القضاء قبل أن تطالب بتعويضات وأموال مقابل دمه المسفوك».

وجاء في اتفاق التسوية أنه «على ضوء الظروف الخاصة التي تحيط بهذه الشكوى ومن أجل إنهائها بصورة لائقة وعادلة فإن دولة إسرائيل توافق، من خلال عدم الحكم بمنطوق القانون ومن دون أن يترتب على ذلك اعترافا بمسؤوليتها، على دفع المبلغ الذي اتفق عليه بين الطرفين وذلك من أجل إنهاء كامل ومطلق لشكاوى المدعين حيال الأحداث» في أكتوبر ,2000

وشدد الاتفاق على أنه لم تعد العائلات تملك الحق في تقديم شكاوى أو التماسات ضد السلطات الإسرائيلية حول استشهاد أبنائها.

النواب الاوروبيون مع ارسال مراقبين عسكريين دوليين الى غزة

■ ستراسبورغ (البرلمان الاوروبي) ـ اف ب: دعا البرلمان الاوروبي امس الخميس دول الاتحاد الاوروبي الى ارسال «مراقبين دوليين» الى غزة مطالبا اسرائيل بـ«وقف كل العمليات العسكرية فورا».

وفي قرار اقر بغالبية ساحقة اعلن النواب الاوروبيون تأييدهم لنشر قوة متعددة الجنسيات في غزة والضفة الغربية «على غرار» تلك المنتشرة في لبنان داعين الدول الخمس والعشرين الاعضاء في الاتحاد الى ان «تطلق في الوقت نفسه مبادرة تتيح ارسال مراقبين عسكريين دوليين الى غزة».

ودان البرلمان الاوروبي «الاستخدام غير المتناسب للقوة من قبل الجيش الاسرائيلي» في بيت حانون ودعا ايضا الفصائل الفلسطينية المسلحة الى وضع حد لاطلاق الصواريخ التي تشكل «هجوما عشوائيا متعمدا يستهدف مدنيين».

ودعا النواب الاوروبيون الى وقف فوري «لانتهاك الحقوق الانسانية الدولية في غزة والضفة الغربية» مطالبين اسرائيل بـ«رفع الحظر الاقتصادي المفروض على غزة» و«تشجيع التنمية الاقتصادية» في هذا القطاع لما فيه صالح «الفلسطينيين والاسرائيليين».

ودان البرلمان الاوروبي ايضا الفيتو الامريكي على قرار لمجلس الامن الدولي حول غزة ودعا الولايات المتحدة الى «اعادة تحديد دورها في اللجنة الرباعية» (الاتحاد الاوروبي والامم المتحدة والولايات المتحدة وروسيا) «لدعم وقف العنف واطلاق حوار جديد وحقيقي بين الاطراف».

ويطالب النواب الاوروبيون ايضا بتمديد الالية الدولية الموقتة التي اطلقها الاتحاد الاوروبي لتأمين المعدات اللازمة والوقود الى المستشفيات ودفع الاعانات للفلسطينيين الاكثر عوزا.

ووضعت هذه الالية اثر تعليق المساعدات الدولية المباشرة الى الحكومة الفلسطينية منذ تشكيلها برئاسة حركة المقاومة الاسلامية حماس في اذار (مارس).

وذكر النواب الاوروبيون ايضا بان تشكيل حكومة فلسطينية جديدة «قد يتيح استئناف تقديم المساعدات الاقتصادية» الى السلطة الفلسطينية.

هنية يشيد بالموقف القطري ومؤسسات حقوقية ترحب بقرار مجلس حقوق الإنسان بإرسال لجنة للتحقيق

غزة ـ «القدس العربي» ـ من أشرف الهور:

أشاد إسماعيل هنية رئيس الوزراء الفلسطيني أمس بموقف أمير دولة قطر حمد بن خليفة آل ثاني الداعم للقضية الفلسطينية والذي عبر عنه الأخير في خطابه أمام البرلمان الأوروبي.

وثمن هنية في تصريح صحافي تلقت «القدس العربي» نسخة منه الموقف الذي أبداه الشيخ حمد في كلمته أمام البرلمان الأوروبي والتي أشاد بها بالانتخابات التشريعية الفلسطينية وبالحكومة الفلسطينية وازدواجية المعايير العالمية في التعامل مع القضية الفلسطينية والتي عبر خلالها عن رفضه لمبدأ معاقبة الشعب الفلسطيني

وقال هنية أن مواقف قطر الثابتة في دعم الشعب والقضية الفلسطينية تجلت في فترة الحصار الظالم الذي تعرض له الشعب الفلسطيني منذ تشكيل الحكومة الفلسطينية الراهنة.

وأشار التصريح الى أن زيارة قطر ستكون ضمن الجولة العربية التي ينوي هنية القيام بها خلال الأيام القادمة، لافتا الى أنه من المحتمل أن يشارك هنية في افتتاح أولمبياد الأسياد التي ستقام في العاصمة الدوحة، كون أن رئيس الوزراء يشغل حقيبة وزارة الشباب والرياضة الفلسطينية الى جانب رئاسة الحكومة.

الى ذلك فقد رحبت مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان في غزة بقرار مجلس حقوق الإنسان التابع لهيئة الأمم المتحدة بإرسال لجنة تحقيق دولية للتحقيق في المجزرة التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في بلدة بيت حانون شمال القطاع قبل نحو الأسبوع.

وقالت مؤسسة الضمير في بيان لها ان هذا القرار يعتبر مؤشرا أيجابيا باتجاه الانتصار للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، مؤكدة على ضرورة أن يتبع هذا القرار سلسلة إجراءات قانونية تؤسس لمحاسبة ومعاقبة المسئولين عن مجزرة بيت حانون، لافتا الى أن هذا القرار بداية للولوج والاحتكام الى القوانين والمعايير الدولية في حماية المدنيين وإعمال وتنفيذ القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان وإعادة الاعتبار الى هيبة القانون الدولي.

وقالت الضمير ان هذا القرار يعكس حجم التعاطف الدولي تجاه عدالة القضية الفلسطينية الذي تهدف مصالح بعض الدول الى تقويضها من اجل تحقيق أهداف سياسية.

وطالبت الضمير مجلس حقوق الإنسان بسرعة إرسال لجنة التحقيق الدولية للتحقيق في جرائم الاحتلال الإسرائيلي مؤكدة على استعدادها الكامل لتقديم كل المساعدات الممكنة من أجل انجاز مهمتها وتحقيق أهدافها.

كما استنكر مركز الميزان لحقوق الإنسان العدوان الإسرائيلي المتواصل على السكان المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مؤكدا على أن ما تقوم به قوات الاحتلال يشكل انتهاكات جسيمة لقواعد القانون الدولي لاسيما استهداف المنازل السكنية بالقصف الجوي من الطائرات الحربية الإسرائيلية ودون منح سكان المنازل المستهدفة أو المجاورة لها وقتا كافيا لإخلاء منازلهم من سكانها ومن محتوياتها الأخرى.

وأكد المركز على أن استمرار حالة الصمت الدولي يشكل تشجيعا لتلك لقوات الاحتلال للمضي قدما في جرائمها، حيث عبر عن ارتياحه وترحيبه بقرار مجلس حقوق الإنسان الصادر أول أمس والقاضي بإرسال لجنة تقصي حقائق حول انتهاكات إسرائيل في بيت حانون.

وطالب المركز المجتمع الدولي والأطراف الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة بالتدخل العاجل وتوفير الحماية الدولية للسكان المدنيين، والتحقيق في الانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة لقواعد القانون الدولي، وملاحقة مرتكبيها وتقديمهم للمحاكمة بناءً على نص وروح القانون الدولي. ويذكر أن مجلس حقوق الإنسان اقر في اجتماعه الأربعاء إرسال لجنة تحقيق دولية الى بلدة بيت حانون بعد أن صوتت 32 دولة من أصل 47 دولة التي يتألف منها المجلس لصالح القرار.

الزهار: ايران قدمت اكثر من 120 مليون دولار مساعدات للحكومة الفلسطينية

■ طهران ـ اف ب : اعلن وزير الخارجية الفلسطيني محمود الزهار امس الخميس ان ايران قدمت مساعدة بقيمة اجمالية تفوق 120 مليون دولار الى الحكومة الفلسطينية المنبثقة عن حركة المقاومة الاسلامية (حماس).

وقال الزهار للصحافيين اثناء زيارة الى طهران ان «ايران قدمت حتى الان اكثر من 120 مليون دولار وتعتزم تقديم المزيد من المساعدات ودعمها مهم جدا لنا».

وكان الزهار افاد في حزيران (يونيو) ان طهران وعدت بتقديم مساعدة بقيمة خمسين مليون دولار لحكومته بعد ان قطعت عنها الدولة العبرية العائدات الضريبية وتوقف الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة عن تقديم المساعدات المباشرة لها منذ تشكيل حكومة حماس في الربيع.

تجدد حرب الجنرالات في إسرائيل وتوقع تعيين أشكنازي خلفا لحالوتس

■ تل أبيب ـ يو بي آي: تجددت حرب الجنرالات في الجيش الإسرائيلي مؤخرا بشكل غير مسبوق وسط توقعات عن احتمال تعيين اللواء في الاحتياط غابي أشكنازي خلفا لرئيس أركان الجيش الإسرائيلي دان حالوتس.

وفيما اشارت وسائل الاعلام الاسرائيلية الى أن حالوتس يتعرض منذ انتهاء حرب لبنان الثانية لحملة إعلامية شديدة تضمنت انتقادات جعلت قدرته على قيادة الجيش موضع شك، فقد اعتبرت أنه لن يتمكن من البقاء رئيسا للأركان بعد انتهاء لجان التحقيق في أدائه أثناء الحرب من الجهة الأخرى.

وافادت صحيفة «معاريف» امس الخميس أن التقديرات في أوساط الجيش الإسرائيلي تشير في هذه المرحلة الى أن أشكنازي، الذي يشغل الآن منصب وكيل وزارة الدفاع، هو المرشح الأوفر حظا لتولي منصب رئاسة الاركان.

وأضافت الصحيفة أن هذه الأوساط تعتبر أن مسألة استقالة حالوتس أصبحت حقيقة محسومة.

ونقلت «معاريف »عن الجهات العسكرية قولها إنه «لو لم تقع الحرب (في لبنان) لكان رئيس الأركان القادم إما اللواء بيني غانتس (قائد الذراع البرية) أو اللواء موشيه كابلينسكي (نائب رئيس الاركان) لكن الحرب غيّرت الصورة تماما».

وأضافت الصحيفة أن «ثمة رغبة في تعيين رئيس للأركان من خارج الجيش ولم يكن ضالعا بتاتا في حرب لبنان مثلما تم تعيين (اللواء في الاحتياط) مردخاي غور رئيسا للاركان بعد حرب يوم الغفران» أي حرب تشرين الأول (أكتوبر) في العام 1973 بعد استقالة رئيس الاركان في حينه دافيد العزار.

ولفتت «معاريف» الى أن هناك عددا من الضباط الكبار في الجيش الإسرائيلي المرشحين الآن لتولي رئاسة الاركان في حال استقالة حالوتس.